المجلد 07 / العدد 2
(ديسمبر 2025) ص ص 17 - 39
ISSN : 2773 - 3203/ EISSN : 2830 – 8131
مجلة القسطاس للعلوم الإدارية والاقتصادية والمالية

فاعلية التمويل الاسلامي في تعزيز دور القطاع الزراعي في الجزائر – بالإشارة إلى تجارب بعض الدول العربية

The Effectiveness of Islamic Finance in Enhancing the Role of the Agricultural Sector in Algeria – With Reference to the Experiences of Some Arab Countries

حسين خولة[1]، حسناء عبد الباقي [2]

[1] جامعة الأغواط ، الجزائر، kh.houcine@lagh-univ.dz

[2] جامعة الأغواط ، الجزائر، h.abdelbaki @lagh-univ.dz

تاريخ الاستلام: 2025/01/15 تاريخ القبول: 2025/10/30 تاريخ النشر: 2025/12/31

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة واقع تمويل القطاع الزراعي من طرف البنوك الإسلامية في الجزائر، بالإشارة إلى تجارب عربية كالسودان، اليمن والأردن، حيث توصلنا أنه توجد عدة تحديات وعراقيل تواجه البنوك الإسلامية الجزائرية في تمويل القطاع الزراعي فمنها غياب النصوص القانونية التي تنص على صيغ المشاركات الزراعية، كما تم تسليط الضوء على تجربة السودان التي لاقت نجاح في تطبيق التمويل الإسلامي الزراعي، بينما واجهت اليمن تحديات في البنية التحتية والمخاطر المناخية، في حين قدمت البنوك الإسلامية بالأردن تمويلات محدودة للزراعة، خلصت الدراسة إلى أن التمويل الإسلامي يمكن أن يعزز التنمية الزراعية في الجزائر إذا تم تكييفه مع خصوصيات القطاع، مع توفير تشريعات مشجعة وآليات للحد من المخاطر.

الكلمات المفتاحية: التمويل الإسلامي، القطاع الزراعي، البنوك الإسلامية، الجزائر، السودان، اليمن، الأردن

تصنيفات JEL: Q16, Q18, O23, O33

Abstract:

This research paper aims to study the reality of agricultural sector financing by Islamic banks in Algeria, with reference to Arab experiences such as Sudan, Yemen, and Jordan. The study found several challenges facing Algerian Islamic banks in financing the agricultural sector, including the absence of legal frameworks that regulate agricultural partnership contracts. The paper highlights Sudan's success in implementing Islamic agricultural financing, while Yemen faced challenges related to infrastructure and climate risks. In Jordan, Islamic banks offered limited financing to agriculture. The study concludes that Islamic financing can boost agricultural development in Algeria if adapted to the sector's specificities, alongside the provision of supportive regulations and risk mitigation mechanisms.

Keywords: Islamic finance, agricultural sector, Islamic banks, Algeria, Sudan, Yemen, Jordan**Jel Classification Codes: Q16, Q18, O23, O33**

* المؤلف المرسل:

1.مقدمة :

يُعتبر القطاع الزراعي من القطاعات الأساسية في الاقتصاد الوطني الجزائري، حيث يلعب دورًا محوريًا في تحقيق الأمن الغذائي، وتوفير فرص العمل، والمساهمة في الحد من الفقر في المناطق الريفية. على الرغم من أهميته البالغة، يعاني القطاع الزراعي في الجزائر من العديد من التحديات، مثل محدودية التمويل، ضعف البنية التحتية، تقلبات أسعار المنتجات الزراعية، وغياب التكنولوجيا الحديثة في الزراعة، مما يعيق تحقيق تطور مستدام في هذا المجال.

تُعد أزمة التمويل أحد أبرز العوامل التي تقف وراء تراجع فعالية القطاع الزراعي في الجزائر. إذ يصعب على العديد من الفلاحين والمستثمرين في هذا القطاع الحصول على التمويل التقليدي بسبب شروط القروض المرتفعة والرهونات العقارية التي يفرضها النظام المصرفي التقليدي. في هذا السياق، يبرز التمويل الإسلامي كأداة تمويلية قد تكون قادرة على توفير حلول مبتكرة ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية، التي تشجع على المشاركة في المخاطر والعوائد، بدلاً من فرض الفوائد الربوية التي قد تثقل كاهل المستثمرين والمزارعين.

يتمثل التمويل الإسلامي في مجموعة من الأدوات المالية التي تعتمد على مبادئ الشريعة الإسلامية، مثل المرابحة، المشاركة، والمضاربة، والتي تتيح تمويل المشاريع الزراعية دون التورط في الفائدة المحرمة. وهذا ما قد يساعد في توفير فرص تمويلية أكثر مرونة للمزارعين، ويساهم في تحسين الإنتاج الزراعي، وزيادة الاستثمارات في هذا القطاع.

من جهة أخرى، وعلى الرغم من الفوائد المحتملة للتمويل الإسلامي، يظل السؤال الأبرز هو مدى فعاليته في تعزيز دور القطاع الزراعي في الجزائر. هل يستطيع هذا النموذج المالي أن يتغلب على التحديات التي تواجه القطاع الزراعي؟ وهل هناك بيئة اقتصادية وتشريعية داعمة لتوسيع تطبيق هذا النوع من التمويل في الجزائر؟ إن الإجابة على هذه الأسئلة تتطلب دراسة معمقة لفاعلية التمويل الإسلامي في تحسين الإنتاج الزراعي وتعزيز استدامته.

إن الإشكالية التي تطرحها هذه الدراسة تتمثل في: إلى أي مدى يمكن للتمويل الإسلامي أن يسهم في تعزيز دور القطاع الزراعي في الجزائر، في ظل التحديات الاقتصادية والهيكلية التي يواجهها هذا القطاع؟

فرضيات الدراسة:

- يساهم التمويل الإسلامي في تحسين الإنتاج الزراعي في الجزائر من خلال توفير حلول تمويلية مرنة ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية.
- يعتبر التمويل الإسلامي أكثر فعالية من التمويل التقليدي في مواجهة التحديات المالية المرتبطة بالقطاع الزراعي.
- يواجه تطبيق التمويل الإسلامي في القطاع الزراعي في الجزائر تحديات اقتصادية وتشريعية تؤثر على فعاليته.
- يُمكن للتمويل الإسلامي أن يعزز الاستثمار الزراعي المستدام في الجزائر من خلال أدوات تمويلية مبتكرة مثل المشاركة والمرابحة.

أهداف الدراسة:

- تحليل دور التمويل الإسلامي في تعزيز التنمية الزراعية في الجزائر خلال الفترة 1990-2023.
- تقييم فعالية أدوات التمويل الإسلامي في تلبية احتياجات المزارعين مقارنة بالتمويل التقليدي.
- دراسة التحديات الاقتصادية والتشريعية التي تواجه تطبيق التمويل الإسلامي في القطاع الزراعي بالجزائر.
- استكشاف تأثير التمويل الإسلامي على تحسين الإنتاجية والاستثمار في القطاع الزراعي.
- تقديم توصيات لتعزيز دور التمويل الإسلامي في دعم استدامة وتطور القطاع الزراعي في الجزائر.

2. الإطار النظري والمفاهيمي للتمويل الإسلامي والتنمية الزراعية

2. 1 ماهية التمويل الإسلامي

يخضع التمويل الإسلامي لجملة من الأحكام الشرعية التي تنظم الأمور المتعلقة بالأموال، بما في ذلك طرق اكتسابها وأساليب التعامل معها، بالإضافة إلى كيفية التصرف بها. كما تستند هذه الأحكام إلى المبادئ التي تعنى بتنظيم المالية العامة وفقًا للشريعة الإسلامية.

- يعرف التمويل الإسلامي على أنه النشاط الذي يتم بموجبه تقديم قيمة مالية من طرف إلى طرف آخر، إما على سبيل الانتفاع أو التعاون المشترك بينهما لاستثمارها بهدف تحقيق أرباح. تُقسم

هذه الأرباح وفق نسبة يتم الاتفاق عليها مسبقًا، وذلك بناءً على طبيعة النشاط ومدى مساهمة رأس المال ودور كل طرف في اتخاذ القرارات الإدارية والاستثمارية.

على سبيل المثال، في نشاط التاجر، إذا امتلك التاجر سلعة وانتقلت ملكيتها إليه، ثم قام ببيعها بسعر أعلى من سعر شرائها، فإن الفرق بين سعر الشراء والبيع يُعتبر ربحًا مشروعًا وجائزًا شرعًا. (اكرام، 2023، صفحة 44)

- التمويل الإسلامي هو أسلوب تمويلي يستند إلى قاعدة فقهية مفادها أن الربح يُستحق بالملكية أو بالعمل. أي أن النشاط الاقتصادي الذي يعتمد على التمويل الإسلامي يستند إلى مبدأ تحمل المخاطر والاستثمار الحقيقي. فعلى سبيل المثال، يمكن للتاجر الذي يمتلك خبرة في المجال التجاري الدخول إلى السوق برأس مال محدد والعمل لتحقيق الأرباح، والتي تُقسم بناءً على نسبة يتم الاتفاق عليها مسبقًا. ويتميز التمويل الإسلامي بتقديم رأس المال وفق شروط محددة، مما يضمن أن يتم تحقيق الأرباح بناءً على الملكية أو العمل. (عماري، 2019، صفحة 134). **من خلال التعاريف السابقة:**

يمكن القول إن التمويل الإسلامي هو أسلوب تمويلي يلتزم بأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية، ويهدف إلى توفير الموارد المالية اللازمة لدعم الأنشطة الاقتصادية، مع ضمان توافقها مع ضوابط الشريعة، بما يُحقق التنمية الاقتصادية من خلال تحقيق أرباح مشروعة.

2. 2 مبادئ وقواعد التمويل الإسلامي

قواعد التمويل الإسلامي: ويقصد بها تلك القواعد التي تحكم العمليات التمويلية عبر مختلف الصيغ والاستثناء من فقه المعاملات في الشريعة الإسلامية وهي:

- **قاعدة الملكية** :الملك هو الركن الأول والرئيسي الذي تنبثق عنه الملكية، سواء كانت في السوق، أو تتعلق بما هو طبيعي أو بجهود الإنسان. أي أن أساسيات السوق هي العرض والطلب والتي تبني هذه القاعدة على أسس أساسية هما: المخرجات بالضمان والغرم بالغنم.
- **قاعدة القيمة** :وتقوم هذه القاعدة بمعاملة الأشياء على طبيعتها في عرض القيمة، ويقتضي الأمر التأكد من قيمتها مهما: أن يكون المال مملوكًا قبل التعاقد. وضمان إمكان المملوك الانتفاع به وتحقيق استمراريته، والتأكد بأنه لا يتم الربح أو التحصيل المالي دون تشغيل هذا المال.
- **قاعدة التمويل من خلال السلع والخدمات** :أي أن العمليات التمويلية تمر عبر السلع والخدمات، سواء عن طريق الاتجاه في توفير المشاركات، (أشواق، 2022، صفحة 85)

2. 3 صيغ التمويل الإسلامي

تشمل صيغ التمويل الإسلامي ما يلي:

1.3.2.المضاربة:

تعرف المضاربة بأنها: "إعطاء مال لمن يتجر به، وفق نسبة معينة من الربح وحسب عقد المضاربة، لاستخدام هذه الأموال في أغراض مشروعة ومحددة (مشروع) مقابل نسبة معينة من الربح، حيث سيخرج الربح حسب ما اتفق عليه، وتكون الخسارة على رأس المال حيث لا يتحمل المضارب شيئًا منها إلا إذا ثبت أنه قد تعدى أو قصر في تحقيقه"

المضاربة تتضمن درجة عالية من المخاطرة، وذلك أن صاحب المال يسلم ماله للمضارب الذي يقوم بتسيير العمل وإدارته، ولا يكون ضامنًا للمال إلا في حالة التعدي والإهمال أو التقصير ومخالفة شروط العقد.

2.3.2المشاركة:

المشاركة هي إحدى أدوات الصيرفة الإسلامية التي تتطلب مشاركة العميل بنسبة في رأس المال إلى جانب عمله، ويقوم المصرف الإسلامي بتحويل السيولة الباقية على أساس المشاركة في الناتج المحصل، ربحًا أو خسارة حسب ما يتحقق فعلاً، وتشترط في هذه الصيغة تحديد عائد عمل المشاركة بمعدل نسبة عائدة من الربح.

3.3.2المرابحة:

تعد المرابحة من أكثر أساليب التمويل شيوعًا بين المصارف الإسلامية، وتقدر ما بين 70% إلى 80% من إجمالي التمويل في المصارف الإسلامية، والذي يتم عن طريق المرابحة أو السلم. والمرابحة هي بيع السلعة بثمنها الأصلي مضافًا إليه ربح معلوم، ومعناه أن يذكر البائع للمشتري الثمن الذي اشترى به السلعة، ويشترط في هذا العقد أن يكون الربح معلومًا.

4.3.2السلم:

يعد السلم نوعًا من البيع يتم فيه الاتفاق على تقديم عوض نقدي فوري مقابل تسليم بضاعة معينة في المستقبل، حيث يتم تحديد السلعة والمواصفات والكمية والثمن في العقد، بينما يُؤجل تسليم البضاعة إلى وقت لاحق. ويشترط في السلم أن تكون السلع معرفة من حيث النوع والكمية، وأن يتم تحديد موعد تسليمها وسعرها بوضوح في العقد، مع ضرورة دفع الثمن من قبل المشتري نقدًا. يمكن للمشتري أن يطلب ضمانات من البائع لتسليم السلع في الموعد المحدد.

5.3.2الاستصناع:

الاستصناع هو عقد يتعهد فيه البنك بإنتاج شيء معين وفقًا للاتفاق المتفق عليه، ويتضمن هذا التعهد

كافة مراحل التصنيع بما في ذلك السعر وتاريخ التسليم. يمكن للبنك أن يعهد بتنفيذ العمل إلى جهة أخرى تحت إشرافه. هذه الصيغة تمثل وسيلة تمويلية في مجالات البناء والإنتاج والنقل، حيث يساهم البنك في تمويل المشاريع بناءً على طلبات العملاء.

6.3.2الإجارة:

الإجارة هي عملية يتم خلالها شراء أصل من قبل البنك ثم تأجيره للعميل مقابل دفع أقساط محددة. هناك نوعان من الإجازة:

- الإجارة التشغيلية :حيث لا ينتهي العقد بامتلاك العميل للأصل.
- الإجارة المنتهية بالتمليك :حيث ينتهي العقد بامتلاك العميل للأصل بعد دفع كامل الأقساط المتفق عليها. (بلفتحي، 2021)

3. واقع القطاع الزراعي وآليات التمويل الإسلامي في الجزائر

3. 1 واقع القطاع الزراعي في الجزائر خلال الفترة 1990-2023

1.1.3.نظرة عامة حول القطاع الزراعي قبل إصلاحات سنة 2000

بعد الاستقلال، تبنت الجزائر سياسة زراعية تمثلت في تأميم المزارع المستغلة من قبل المستعمرين وإدارتها جماعياً تحت إشراف الدولة مع الحفاظ على الملكية العامة. ومع بداية السبعينيات، أطلقت السلطات إصلاحات زراعية تضمنت تأميم الأراضي وتوزيعها ضمن تعاونيات إنتاجية مدعومة بالتجهيزات والتمويل السنوي. ومع ذلك، فشلت هذه الإصلاحات بسبب ضعف الرقابة وسوء الإدارة، ما أدى إلى تدهور أوضاع القطاع الزراعي. في أواخر الثمانينيات، تم التحول نحو اقتصاد السوق من خلال إصلاحات سمحت بالانتفاع الدائم بالأراضي وإعادة الملكية للملاك الأصليين، لكن الأزمات الاقتصادية والأمنية في التسعينيات حالت دون تحقيق النتائج المرجوة، مما أدى إلى استمرار ضعف القطاع الزراعي.

2.1.3.الإصلاحات الاقتصادية الراهنة للقطاع الزراعي الوطني

المخطط الوطني للتنمية الريفية (2000 -2008):

تبنت الجزائر برنامجًا تنمويًا لدعم القطاع الزراعي، تم تمويله من خلال الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، بهدف حماية الموارد الطبيعية واستغلالها بشكل عقلاني، واستصلاح الأراضي لتوسيع المساحات الزراعية. انطلقت هذه الجهود بشكل فعلي مع قانون 11-99 لعام 1999، حيث خُصصت اعتمادات مالية سنوية لدعم الإنتاجية الزراعية وتطوير الري وحماية الثروات النباتية

والحيوانية، بالإضافة إلى تمويل مخازن الأغذية وتخفيض فوائد القروض الزراعية. بلغ الدعم المقدم حوالي 40 مليار دينار، مما ساهم في استصلاح 3 ملايين هكتار وضمها للقطاع الزراعي.

برنامج التجديد الفلاحي والريفي:

أُطلق برنامج التجديد الفلاحي والريفي رسميًا في عام 2009 بهدف دعم الأمن الغذائي وتعزيز القطاع الزراعي ليصبح محركًا رئيسيًا للتنمية الاقتصادية. سعى البرنامج إلى تطوير الأقاليم الريفية وتكثيف الإنتاج الزراعي، حيث خصصت الدولة غلافًا ماليًا بلغ 1000 مليار دينار جزائري للفترة بين 2009 و2014، موزعة على ثلاث مجالات رئيسية:

1. **التجديد الفلاحي:** تم تخصيص 600 مليار دينار لتعزيز قدرات القطاع الزراعي، زيادة إنتاج المحاصيل الاستراتيجية، عصرنة القطاع من خلال دعم المكننة، وتطوير آليات الضبط وحماية مداخيل الفلاحين عبر دعم المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع.
2. **التجديد الريفي** :بميزانية 376 مليار دينار، ركز على حماية الموارد الطبيعية، النباتية والرعوية، والمائية. شمل البرنامج إنجاز 34 حوضًا مائيًا، مكافحة التعرية، توسيع الأراضي الزراعية من خلال عمليات الاستصلاح بالامتياز، وتحسين إنتاج الغابات.

هذا البرنامج ساهم في تطوير الموارد الريفية وعصرنة القطاع الفلاحي لتحقيق نمو مستدام وشامل.

تعزيز القدرات الإرشادية والمساعدات التقنية :تم تخصيص مبلغ قدره 24 مليار دينار جزائري في إطار هذا المحور لدعم القطاع الزراعي من خلال:

- بناء محطات تجريبية جديدة.
- إعادة تأهيل مراكز التدريب والتكوين التابعة للقطاع.
- إبراز وتطوير التقنيات التكنولوجية الزراعية لفائدة المزارعين والمستثمرين.

يهدف هذا الجهد إلى تمكين العاملين في القطاع الزراعي من الاستفادة من أحدث الأساليب والتقنيات، مما يسهم في تحسين الإنتاجية وتعزيز التنمية المستدامة في المجال الزراعي.

لقد صادقت الجزائر على برنامج النموذج الجديد للنمو[2016-2030] ، ورغم ذلك لم يتم الإشارة بشكل واضح خلاله إلى تطور القطاع الزراعي.

ومع ذلك، تستمر السلطات الجزائرية في تخصيص اعتمادات سنوية لدعم القطاع الزراعي ضمن إطار برنامج التجديد الفلاحي والريفي، مع تعزيز التدابير الداعمة لتحقيق أهداف البرنامج بشكل أكثر فاعلية.

تجدر الإشارة إلى أن استمرار الدعم المالي والفني يُظهر اهتمام السلطات بأهمية القطاع الزراعي في التنمية المستدامة، رغم التحديات والإشكالات المرتبطة بتحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع.

3. 2 التمويل الإسلامي في الجزائر– الواقع والتطور

1.2.3.واقع البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر.

بدأت الجزائر الاهتمام بالصيرفة الإسلامية كجزء من جهودها لتوسيع الخيارات التمويلية المتاحة أمام الأفراد والمؤسسات. وكان أول تأسيس لمصرف إسلامي في الجزائر عام 1991، عندما تم إنشاء **بنك البركة الجزائري** كأول بنك يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

في عام 1992، شهد القطاع المالي في الجزائر إدخال خدمات تمويل إسلامية إضافية، مثل تقديم القروض الإسلامية (المتوافقة مع الشريعة). ورغم أن البدايات كانت متواضعة ومحدودة، إلا أن هناك توسعًا تدريجيًا في هذا المجال.

لاحقًا، تم تأسيس بنك إسلامي ثانٍ يُعرف باسم **مصرف السلام الجزائر**، والذي بدأ نشاطه في عام 2008. وكان هذا التوسع جزءًا من استراتيجية تهدف إلى تعزيز القطاع المصرفي الإسلامي وجعله أكثر شمولية.

وفي إطار تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي للصيرفة الإسلامية، صدر القانون **رقم 20-02** الذي وضع أسسًا جديدة لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر. كما تم السماح للبنوك التقليدية بتقديم منتجات مصرفية إسلامية متوافقة مع الشريعة، مما ساهم في تنويع الخيارات المالية المتاحة للمواطنين والشركات. (شرون، 2022، صفحة 294)

2.2.3.الأدوات المتاحة للتمويل الزراعي الإسلامي في الجزائر.

تطورت الخدمات المصرفية الإسلامية التي يقدمها البنك التقليدي فيما عدا الخدمات المصرفية التي تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية والتي لا تستخدم أسعار الفائدة في تنفيذ تلك الخدمات. ومن هذه الخدمات ما يلي:

- فتح الحسابات الجارية وتأدية الشيكات وتقاصها وتحصيل الأوراق التجارية.
- تحويل الأموال في الداخل والخارج.
- شراء وبيع الشيكات السياحية وغيرها من الخدمات.
- فتح الاعتمادات المستندية.
- تقديم المعلومات والاستشارات المتعلقة بالتعاملات مع المصرف وإعداد الدراسات اللازمة.

- إصدار خطابات الضمان المصرفية كنوع من التسهيلات المصرفية.
- إصدار صكوك وشهادات استثمار وما في حكمها من أوراق مالية.
- القيام بدور الوكيل في شراء وبيع الأوراق المالية الصادرة على غير أساس الربا.
- شراء وبيع العملات الأجنبية على أساس السعر الحاضر وإصدار الشيكات بهذه العملات.
- تلقي اكتتابات الشركات في مراحل التأسيس وزيادة رأس المال.
- تأجير الصناديق الحديدية وإدارة الممتلكات القابلة للإدارة.
- التعامل بالبطاقات المصرفية.

3.2.3.تحديات البنوك الإسلامية في الجزائر في تمويل القطاع الزراعي.

تتمثل تحديات البنك في عدم إمكانية تطبيق صيغ المشاركات الزراعية، وذلك راجع لتأثيرها على ربحية البنك بحيث أن ربح البنك سيكون مرتبط بالغلة التي تم الحصول عليها عن طريق عملية الغرس، وبالتالي عند عدم الزرع أو السقي فإن الغلة تتعرض لمخاطر كبيرة. كما أن عائد الأنشطة الزراعية متذبذب، وعدم إمكانية توقع العائد يجعل من الصعب تطبيقها.

عدم تطبيق هذه الصيغ راجع لعدم وجود قوانين شرعية تنظم هذه الصيغ، خاصة وأن النظام رقم 02-2020 المؤرخ في15 مارس 2020 لم يذكر صيغ المشاركات الزراعية في قانون النقد والقرض وفي القانون المدني.

إن البنك يتفادى تقديم تمويلات زراعية راجع لعدة أسباب، منها:

- عدم وجود ضبط أو ضمان كافٍ لأسعار المنتجات الزراعية من طرف الدولة، مما يؤدي إلى تقلبات الأسعار، وبالتالي تؤثر على ربحية البنك.
- عدم إمكانية البنك القيام بالزيارات والكشوف الميدانية للمتابعة، التقييم، وتقديم المشورة للمزارعين، لأن ذلك يؤدي إلى ارتفاع تكاليف المعاملات.
- عدم كفاية الدعم المقدم من طرف الدولة للقطاع الزراعي.
- معظم الفلاحين لا يمتلكون أراضي بعقود رسمية، مما يصعب عملية التمويل.
- غياب إدارات متخصصة بالاستثمار الفلاحي وغياب مكاتب مخصصة بالهندسة الفلاحية لتقديم الدعم اللازم.

كما أن البنك المركزي يفتقر لأدوات رقابية فعالة يمكن أن تؤثر على تقديم تمويل زراعي بصورة غير مباشرة. (اكرام، دراسة واقع تمويل القطاع الزراعي من طرف البنوك الاسلامية في الجزائر ، 2023، صفحة 45 و 49)

4. تجارب الدول العربية في تمويل القطاع الزراعي بالتركيز على مساهمة التمويل الإسلامي:

في هذا الجزء من الدراسة سنتناول الممارسات العملية على مستوى مجموعة من الدول العربية فيما يخص تمويل القطاع الزراعي، حيث سيتم إلقاء الضوء على الممارسات المتبعة في عدد من الدول العربية: السودان والجزائر في كل تجربة من التجارب المعروضة سيتم استعراض مبسط لطبيعة وهيكلة القطاع الزراعي في البلد وإسهامه في الاقتصاد، ومصادر تمويله.

تم اختيار الدول بناءً على القيمة المضافة للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، مع مقارنتها بمتوسط القيمة المضافة للزراعة في العالم العربي، والذي يقدر بنحو 6.5% وفقًا لبيانات عام 2020. شملت الدراسة مجموعة من الدول التي تجاوزت هذه النسبة، منها السودان الذي يتميز بتجربة في التمويل الإسلامي، بالإضافة إلى الجزائر والمغرب، وهما دولتان ذات كثافة سكانية مرتفعة، مما يجعل الأمن الغذائي أولوية لدى صانعي السياسات.

1.4.مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام لبعض الدول العربية (2010-2022):

الجدول (01): مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام لبعض الدول العربية

2022	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	الدولة
14.5	14,2	12,4	11,8	11,8	12,2	11,6	10,3	9,9	8,8	8,1	8,5	الجزائر
5.3	5,2	4,9	4,8	4,8	4,5	4,4	4	3,6	3,3	3,3	3,6	الأردن
30	20,9	21,8	22	24,1	29,9	32,3	32,1	34,3	32,7	31,3	23,3	السودان
12	12,2	12,2	12,2	12,4	12	12,4	11,7	11,3	11	10,4	9,6	المغرب
10	11,7	10,3	10,2	9,7	9,4	9	8,6	8,1	7,9	7,4	7,1	تونس
40	33.5	33,1	32,6	31,9	31,4	30,8	30,2	30	29,8	29,3	29	جزر القمر
11.2	11,5	11	11,2	11,5	11,8	11,3	11,4	11,1	11,3	13	13,9	مصر
3.0	2,5	3,1	3,2	2,9	2,9	3,4	3,3	3,4	3,3	3,1	2,9	لبنان
18.2	18,1	18,7	20	20,9	21,7	20,6	19,6	19,7	19,5	18,4	17,6	موريتانيا
7.1	6,6	4,7	4,6	4,8	4,3	4,2	4,6	4,8	4,7	5	5,3	العالم العربي

المصدر: منظمة الغذاء العالمية 2022

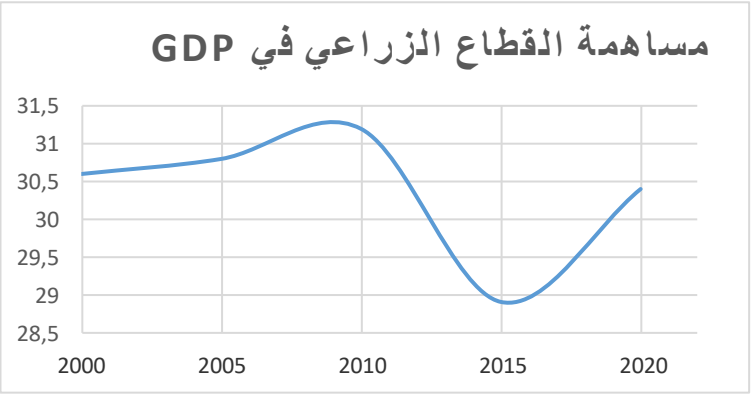
يظهر الجدول تباينًا واضحًا في مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول العربية بين 2010 و2020. يتصدر السودان القائمة بنسبة مساهمة مرتفعة تجاوزت 30% في عدة سنوات، مما يعكس اعتماد اقتصاده بشكل كبير على الزراعة.

تحتل الجزائر و وموريتانيا مراتب متوسطة بمساهمات تتراوح بين 10% و20%، مما يشير إلى دور الزراعة المتفاوت في اقتصاداتها. في المقابل، تحافظ مصر وتونس على مساهمة ثابتة بين 10% و13%، بينما تسجل الأردن ولبنان أدنى نسب مساهمة لم تتجاوز 5%، مما يعكس اعتمادهما الأكبر على القطاعات الأخرى. أما على مستوى العالم العربي، فقد شهدت المساهمة الزراعية تذبذبًا ملحوظًا، حيث تراوحت بين 4.2% و6.6%، مما يعكس ضعفًا عامًا في دور الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي. بشكل عام، يُلاحظ أن مساهمة القطاع الزراعي تميل إلى التراجع في معظم الدول العربية، مما يشير إلى تحولات اقتصادية نحو التصنيع والخدمات، خاصة في الدول ذات الاقتصادات الأكثر تنوعًا.

2.4.التجربة السودانية:

1.2.4.هيكل القطاع الزراعي في السودان:

الشكل (01): مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: منظمة الغذاء العالمية 2022

يستحوذ القطاع الزراعي في السودان على حوالي 60% من قوة العمل الإجمالية، وكان يساهم بنسبة 90% من حصيلة الصادرات قبل بدء تصدير البترول عام 2000، يُعَدّ القطاع الزراعي مصدرًا هامًا للناتج المحلي، لكنه يعاني من تقلبات بسبب اعتماده الكبير على الظروف المناخية (وزارة الزراعة والموارد الطبيعية، 2015).

منذ عام 2014، تراجعت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي من 32% إلى 24% عام 2017، لتصل إلى 21% عام 2020. يُعزى هذا التراجع إلى ضعف البنية التحتية وانخفاض الإنفاق الحكومي الموجه للزراعة، بالإضافة إلى تراجع القدرات التمويلية للقطاع، خاصة مع حاجة المزارعين إلى قروض زراعية بشروط ميسرة (محجوب، موهوب، عيسى، وفندي، 2021)،

2.2.4.مصادر تمويل القطاع الزراعي:

تنقسم مصادر تمويل القطاع الزراعي في السودان إلى ما يلي:

التمويل الرسمي: يشمل التمويل المقدم من القطاع المصرفي، وخاصة من بنك السودان المركزي، بالإضافة إلى التحويلات الحكومية عبر وزارتي المالية والزراعة والموارد الطبيعية.

التمويل الزراعي الأجنبي: يأتي من المنح والقروض من جهات خارجية مثل المنظمات الدولية والهيئات التمويلية، حيث يواجه هذا النوع من التمويل تحديات مرتبطة بشروط المنح والتزامات السداد.

التمويل غير الرسمي: يشمل المدخرات الشخصية، والإقراض غير الرسمي من الأفراد والمؤسسات المحلية، ويُعد مصدرًا مهمًا لتمويل القطاع الزراعي نظرًا لمرونته وسهولة الوصول إليه. (سلمان، 2023).

وتتمثل في 3 مصادر كالتالي:

3.2.4.التمويل المصرفي:

- التمويل المصرفي للقطاع الزراعي يتوافق مع الشريعة الإسلامية ويخضع لضوابطها.
- يوجه التمويل نحو القطاعات الإنتاجية وفقًا لآليات السوق دون تدخل مباشر من الدولة.
- تدخل الدولة يقتصر على تقديم الحوافز أو الإعفاءات الضريبية لدعم الإنتاج الزراعي.
- خصص بنك السودان المركزي 40% من إجمالي التمويل للقطاع الزراعي.
- ارتفعت نسبة التمويل الزراعي من 80% عام 1990 إلى 90% عام 1993، لدعم القطاعات ذات الأولوية مثل الصادرات والزراعة.
- في حال عدم استخدام النسبة المقررة، يتم تجميد المبلغ لضمان توجيهه نحو التنمية الزراعية فقط.

4.2.4. أثر تدخل بنك السودان المركزي:

- تدخل بنك السودان المركزي بهدف دعم التمويل الزراعي لمواجهة تحديات الإنتاج وزيادة الكفاءة.
- وُجهت المصارف نحو تمويل القطاع الزراعي لتعزيز النمو ومواجهة المخاطر المرتبطة بتقلبات الأسعار والإنتاج.

- ارتفع حجم الديون المتعثرة إلى 59 مليار جنيه سوداني (30.5% من إجمالي الديون) بنهاية 1999 بسبب ضعف قدرة المقترضين على السداد.
- أدت هذه الديون المتعثرة إلى ضعف قدرة المصارف على تمويل القطاع الزراعي وتأثيرها السلبي على السيولة.
- استجابت السياسات المصرفية لهذه التحديات بتشديد شروط التمويل لضمان السداد وتحسين الأداء المالي.
- ركزت السياسات على تعزيز الاستقرار المالي وزيادة كفاءة التمويل لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة.

3.4.آفاق توسيع التمويل الإسلامي للقطاع الزراعي: يعتمد نظام التمويل في السودان، سواء كان مصرفيًا أو حكوميًا، على أسس التمويل الإسلامي. يختلف تفعيل دور التمويل الإسلامي في السودان عن الدول العربية الأخرى، حيث أن الهدف الرئيسي ليس فقط التوسع في استخدام صيغ التمويل الإسلامي، بل تعزيز كفاءة التمويل واستخدامه بأفضل الطرق.

يواجه القطاع الزراعي في السودان تحديات متشعبة وعميقة تتطلب خططًا تنموية متعددة الأبعاد. لا يمكن حل هذه التحديات فقط من خلال التمويل، سواء كان تقليديًا أو إسلاميًا، التجربة السودانية تشير إلى أن التدخل الحكومي المباشر في القطاعات، مثل تحديد سقوف الائتمان من قبل بنك السودان المركزي، قد يكون له عواقب سلبية.

كما أن تطبيق صيغ التمويل الإسلامي دون استكمال دائرة التنمية الزراعية، التي يشكل التمويل جزءًا منها فقط، قد لا يؤدي إلى النتائج المرجوة، على سبيل المثال، صيغة التمويل بالسلم تعتبر فعالة في تمويل المزارعين، ولكن توفير التمويل فقط دون توفير الحلقات الأخرى اللازمة مثل التدريب والتسويق والتأمين الزراعي والتخزين، يجعل المزارعين عرضة لمخاطر مختلفة مثل الفيضانات والجفاف وتقلبات الأسعار. هذا يؤدي إلى ارتفاع حالات التعثر في السداد بين المزارعين، مما يستدعي مراجعة جوانب فنية عديدة في صيغة التمويل بالسلم قبل تعميمها.

باختصار، يحتاج توسيع التمويل الإسلامي في القطاع الزراعي السوداني إلى نهج متكامل يشمل جميع جوانب العملية الزراعية، وليس فقط توفير التمويل.

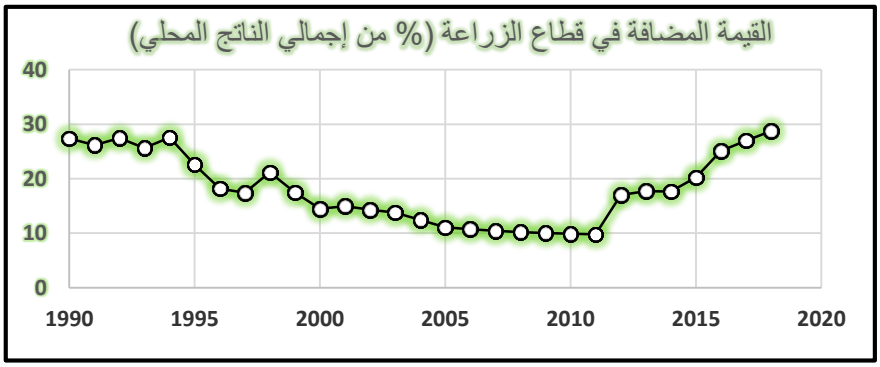
5. تجربة اليمن:

يُعد القطاع الزراعي في اليمن ركيزة أساسية للاقتصاد الوطني، حيث ساهم بنسبة 19.5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2012، بلغت القيمة المضافة للقطاع الزراعي 357 مليار ريال يمني، ما يمثل 22% من إجمالي الناتج المحلي للقطاع الزراعي.

1.5.هيكل القطاع الزراعي في اليمن (1990-2020):

تُظهر هذه البيانات تراجعًا في مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المذكورة. يُعزى هذا الانخفاض إلى تحديات متعددة

الشكل (02): مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي (1990-2020):



المصدر: منظمة الغذاء العالمية 2022

شهدت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي لليمن تراجعًا تدريجيًا من أكثر من 30% في أوائل التسعينيات إلى حوالي 10% بحلول عام 2010، بسبب تحديات هيكلية مثل تراجع الإنتاجية، الجفاف، وتوسع زراعة القات على حساب المحاصيل الغذائية. بين عامي 2000 و2010، بقيت النسبة منخفضة ومستقرة نسبيًا نتيجة ضعف الاستثمارات في القطاع. بعد عام 2010، شهد القطاع انتعاشًا ملحوظًا، حيث ارتفعت القيمة المضافة تدريجيًا لتتجاوز 25% بحلول عام 2020. قد يعكس هذا الانتعاش زيادة الاعتماد على الزراعة كمصدر رئيسي للدخل والغذاء بسبب الأزمات الاقتصادية والسياسية وتراجع أداء القطاعات الأخرى، بالإضافة إلى تغيرات محتملة في السياسات الزراعية أو دعم الإنتاج المحلي.

2.5.مصادر تمويل القطاع الزراعي في اليمن:

1- المصادر الحكومية: تتولى الحكومة اليمنية دورًا مهمًا في تمويل القطاع الزراعي من خلال تخصيص جزء من ميزانيتها السنوية لدعم المشاريع الزراعية، مثل مشاريع الري والبنية التحتية الزراعية، فمثلا أقرّت الحكومة اليمنية في موازنتها لعام 2021 تخصيص 10% من ميزانية التنمية للقطاع الزراعي (وزارة الزراعة ، 2021)

2- المؤسسات المالية المحلية: تشمل البنوك المحلية التي تقدم قروضًا ميسرة للمزارعين لدعم الإنتاج الزراعي، مثل بنك التنمية الزراعي، حيث يوفر بنك التنمية الزراعي قروضًا بفوائد منخفضة للمزارعين لتمويل شراء الأسمدة والمعدات الزراعية. (بنك التنمية الزراعي، 2022).

1- **المنظمات الدولية والمساعدات الأجنبية:** تشمل المنظمات مثل البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO) التي تقدم مساعدات مالية وتقنية لدعم القطاع الزراعي في اليمن، فمثلا في 2020، قدمت منظمة الفاو تمويلًا قدره 15 مليون دولار لتحسين الإنتاج الزراعي في اليمن. (منظمة الفاو، 2022)

2- **الاستثمار الخاص:** يشمل هذا الاستثمارات المحلية والدولية في القطاع الزراعي اليمني، خاصة في الزراعة التصديرية مثل البن والتمور،فقد تزايدت الاستثمارات الخاصة في زراعة البن بعد توقيع الاتفاقيات مع شركات دولية في 2019.

2.5. تجربة البنك الإسلامي اليمني في تمويل القطاع الزراعي بصيغة السلم (بنك سبأ الإسلامي):

تأسس بنك سبأ الإسلامي كشركة مساهمة مقفلة بموجب قرار وزير التموين والتجارة الصادر بتاريخ 25 يونيو 1996، وبدأ البنك نشاطه رسميًا في 3 أبريل 1997 بعد حصوله على ترخيص من البنك المركزي اليمني. يعمل البنك كصرح اقتصادي إسلامي بقاعدة مساهمين واسعة تصل إلى 6400 مساهم من مختلف شرائح المجتمع. يمارس البنك الأعمال البنكية والمالية والتجارية وأعمال الاستثمار وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية، وذلك تحت إشراف هيئة الرقابة الشرعية.

تجربة بنك سبأ الإسلامي في تمويل وتفعيل تنمية القطاع الزراعي بصيغة السلم:

تم إنشاء محفظة استثمارية لتمويل القطاع الزراعي من طرف بنك سبأ الإسلامي بمبلغ واحد وخمسين مليون ريال يمني، حيث شارك أحد المستثمرين بنسبة 95%، بينما تحمل البنك النسبة الباقية.

خلال موسم 98/97، تم التنفيذ الميداني بشراء القطن من محافظة أبين عن طريق جمعية موالية الزراعية بصيغة السلم. تم توقيع الاتفاقية مع الجمعية، وبموجب هذه الاتفاقية، قام بنك سبأ

الإسلامي بتوقيع عقدين بصيغة السلم مع الجمعية: الأول بتاريخ 23 أكتوبر 1997، والثاني بتاريخ 28 ديسمبر 1997، بمبلغ إجمالي ثمانية ملايين ريال يمني. كما تم الشراء المباشر من المزارعين عبر الجمعية في وقت الموسم بقيمة 43 مليون ريال يمني؛ وكرر بنك سبأ الإسلامي هذه العملية بصيغة السلم لهذه المحفظة بمبلغ 84.5 مليون في عام 98 لشراء محصول عام 99/98 وتم شراء القطن كذلك بصيغة السلم من محافظة أبين، لكن هذه المرة استغرق التنفيذ للتسويق وقتا طويلا مما قد أثر على نسبة الربح، ولم تصف العملية إلا لديسمبر 2000.

لكن بشكل عام حققت المحافظة ربحا بنسبة 5% في المتوسط للسنتين، بحيث كانت تجربة بنك سبأ الإسلامي رائدة ويفكر البنك حاليا تقييم التجربة وإحيائها من جديد. (السرحي، 2017)

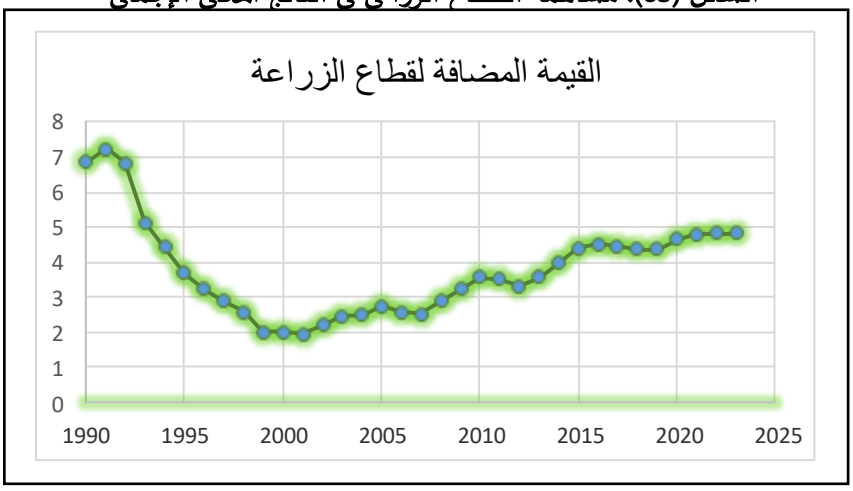
6.**تجربة الأردن:**

يساهم القطاع الزراعي في الأردن بنسبة تتراوح بين 2% و3% من الناتج المحلي الإجمالي، وفقًا للإحصاءات الرسمية وتقارير البنك الدولي، رغم مساحته المحدودة، يعد هذا القطاع مصدرًا مهمًا للأمن الغذائي وفرص العمل، خاصة في المناطق الريفية.

1.6. هيكل القطاع الزراعي في الاردن (1990-2023):

ويمكن تمثيل تغيرات القيمة المضافة للقطاع الزراعي في الأردن خلال الفترة 1990-2023 في الشكل التالي:

الشكل (03): مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: من اعداد الباحثتين اعتمادا على بيانات.

يُظهر الرسم البياني تطور القيمة المضافة لقطاع الزراعة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن خلال الفترة 1990-2023، حيث شهد القطاع تغيرات ملحوظة تعكس تأثير السياسات الاقتصادية والعوامل البيئية. فقد بدأت القيمة مرتفعة بأكثر من 7% عام 1990، لكنها سجلت انخفاضًا حادًا خلال التسعينات، لتصل إلى أدنى مستوياتها بحوالي 2% مطلع الألفية، وهو ما قد يُعزى إلى تراجع الاستثمارات الزراعية، التقلبات المناخية، أو ضعف الدعم الحكومي آنذاك.

بين عامي 2000 و2010، استقرت القيمة عند مستويات منخفضة نسبيًا مع تقلبات طفيفة، ما يعكس استمرار التحديات التي واجهها القطاع، سواء من حيث الإنتاجية أو ضعف مساهمته في النمو الاقتصادي. إلا أن الفترة التي تلت عام 2010 شهدت تحسنًا تدريجيًا في أداء القطاع، حيث ارتفعت القيمة المضافة بشكل ملحوظ لتتجاوز 4% بحلول عام 2015، واستقرت بين 4.5% و5% حتى عام 2023، وهو ما قد يشير إلى نتائج إيجابية لبرامج دعم الزراعة أو تحسن الظروف المناخية والإنتاجية.

تعكس هذه التطورات أهمية قطاع الزراعة كرافع للناتج المحلي الإجمالي رغم التحديات، وتبرز الحاجة لمواصلة الاستثمار في التكنولوجيا الزراعية، تحسين كفاءة الموارد، وتعزيز السياسات الداعمة لضمان استدامة القطاع وزيادة مساهمته في النمو الاقتصادي.

2.6.مصادر تمويل القطاع الزراعي في الأردن:

تتعدد مصادر تمويل القطاع الزراعي في الأردن، وتشمل:

- **المصادر الحكومية:**

وزارة الزراعة :تقدم الوزارة دعمًا ماليًا وفنيًا للمزارعين، بما في ذلك منح لتنفيذ أنشطة زراعية ذكية مناخيًا، بالتعاون مع منظمات دولية مثل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) والاتحاد الأوروبي .

مؤسسة الإقراض الزراعي :تُعد المؤسسة جهة رئيسية في تمويل المشاريع الزراعية، حيث قدمت تمويلات بقيمة 40 مليون دينار منذ بداية عام 2023، شملت مشاريع التصنيع والتسويق الزراعي وتطوير الثروة الحيوانية .

- **المؤسسات الخاصة والمصرفية:**

البنوك التجارية والإسلامية :توفر هذه البنوك قروضًا مخصصة للمشاريع الزراعية بشروط متفاوتة، لدعم المزارعين في تطوير أعمالهم.

شركات التمويل الصغير :تستهدف هذه الشركات صغار المزارعين بتقديم قروض صغيرة لتمويل مشاريعهم الزراعية.

➢ **المنظمات الدولية:**

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية :(IFAD) يدعم الصندوق مشاريع مثل "التنمية الاقتصادية الريفية والتشغيل"، بهدف تعزيز قدرات صغار المزارعين ودمجهم في سلاسل القيمة، مع التركيز على تمكين المرأة والشباب.

البنك الدولي :وافق البنك على برنامج بقيمة 125 مليون دولار في عام 2022 لدعم تنمية القطاع الزراعي في الأردن، بهدف تعزيز قدرته على التكيف مع التغيرات المناخية وزيادة تنافسيته.

الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأغذية والزراعة :(FAO) قدما منحًا لدعم الأنشطة الزراعية الذكية مناخيًا، وخلق فرص عمل للاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة في الأردن.

➢ **المبادرات والمشاريع المشتركة:**

مبادرة الإدارة المتكاملة للمناظر الطبيعية :بميزانية تقارب 60.5 مليون دولار، تهدف هذه المبادرة إلى تعزيز الأمن المائي والقدرة على التكيف مع التغيرات المناخية في وادي الأردن، بدعم من الصندوق الأخضر للمناخ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

3.6.المصارف الإسلامية في الأردن:

تُعد تجربة الأردن في مجال البنوك الإسلامية مميزة مقارنة بالدول الأخرى، حيث تأسس أول بنك إسلامي في الأردن عام 1978 تحت اسم "البنك الإسلامي الأردني". وفي عام 2010، تم افتتاح "البنك العربي الإسلامي الدولي"، وهو البنك الصناعي في الأردن. كما شهد عام 2011 افتتاح بنك الراجحي، وهو أحد أكبر البنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية، ليكون له فرع في الأردن، مما رفع عدد البنوك الإسلامية في الأردن إلى ثلاثة بنوك. بحسب التقارير المالية الصادرة عن البنوك الإسلامية، بلغ إجمالي موجودات البنوك الإسلامية العاملة في الأردن عام 2014 حوالي 6.4 مليار دينار أردني، أي ما يعادل 14.9% من إجمالي موجودات البنوك الأردنية. أما إجمالي ودائع العملاء في البنوك الإسلامية فبلغ 4.2 مليار دينار، ما يمثل 21.8% من إجمالي الودائع في القطاع المصرفي الأردني. كما بلغت التمويلات الممنوحة من قبل البنوك الإسلامية 3.6 مليار دينار، أي ما يعادل 17.6% من إجمالي التسهيلات الممنوحة في القطاع المصرفي الأردني. وبلغت حقوق المساهمين في البنوك الإسلامية 590.4 مليون دينار أردني، أي بنسبة 10.9% من إجمالي حقوق المساهمين في القطاع المصرفي الأردني. أما نسبة التمويلات الإسلامية إلى إجمالي موجودات البنوك الإسلامية فبلغت 56.3% عام 2014، وهي نسبة تدل على اعتماد البنوك الإسلامية على التمويل كأداة رئيسية في أنشطتها، مقارنة بالبنوك التقليدية. (وزارة الزراعة 2023) ؛ شهدت الصناعة المصرفية الإسلامية في الأردن تطورًا ملحوظًا، حيث ارتفعت الودائع الإسلامية من إجمالي ودائع القطاع المصرفي من 10.7% عام 2008 إلى 14.9% عام

2014. كما ارتفعت التمويلات الإسلامية (التوظيفات المالية) الممنوحة من قبل الجهاز المصرفي الأردني من 13.5% عام 2008 إلى 21.8% عام 2014.

4.6.مجالات التمويل والاستثمار في البنك الإسلامي الأردني:

ويمكن حصرها في الجدول التالي:

الجدول (02): توزيع التمويل في البنك الإسلامي الأردني على الأنشطة الاقتصادية:

السنة	هندسة	صناعة	زراعة	إنشاءات	خدمات عامة	النقل	معادن	تمويل	اتصالات
2001	2.1	1.0	2.0	1.6	0.3	3.1	7.4	9.9	6.6
2002	5.6	1.8	3.4	3.0	0.1	8.5	8.0	5.4	1.5
2003	1.5	0.5	4.6	4.7	0.5	10.4	3.5	30.6	0.6
2004	7.1	1.5	8.4	11.3	2.4	10.3	5.8	28.4	10.6
2005	16.9	4.3	3.8	8.4	0.5	5.6	2.3	26.9	15.2
2006	13.0	0.8	1.9	7.3	0.6	5.1	23.5	28.5	16.0
2007	28.8	1.2	1.5	73.2	0.4	41.5	19.0	18.0	30.9
2008	34.7	11.5	1.2	73.4	1.0	41.9	13.9	13.0	33.0
2009	55.6	8.9	180.3	73.2	0.3	59.0	41.0	16.3	45.0
2010	50.5	16.2	230.4	73.2	0.8	64.4	84.8	26.1	19.3
2011	53.5	15.4	205.3	73.4	0.5	82.6	124.3	23.2	28.9
2012	66.4	20.6	357.2	118.9	8.8	89.8	157.9	21.6	30.9
2013	70.5	25.6	405.6	147.5	10.1	118.4	203.6	20.4	38.0
2014	66.2	20.6	463.9	177.0	4.6	89.8	157.9	21.6	38.0
2015	31.0	7.7	120.3	74.3	4.6	46.9	54.8	25.3	20.8
المتوسط	31.0	7.7	120.3	74.3	4.6	46.9	54.8	25.3	20.8

المصدر: التقارير السنوية للبنك العربي الإسلامي الدولي للفترة 2001-2016.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن عمليات التمويل التي نفذها البنك الإسلامي شملت مختلف الأنشطة والمرافق الاقتصادية والاجتماعية، واستفاد من هذا التمويل عدد من المرافق الصحية وعدد المرافق التعليمية، والعديد من المشاريع الصناعية والاجتماعية ووسائل وخدمات النقل وغيرها من الأنشطة.

الجدول (04): تمويل البنك الإسلامي لقطاع الزراعة

السنة	الزراعة
2001	1,1
2002	1,1
2003	1,7
2004	1,7
2005	4,5
2006	3,3
2007	9,5
2008	12,5
2009	3,9
2010	1,8
2011	2,1
2012	1,7
2013	6,4
2014	2,7
2015	11,9
2016	25
المتوسط	5,7

يعكس الجدول تذبذب التمويل الموجه للقطاع الزراعي من البنك الإسلامي الأردني خلال الفترة (2001-2016). بدأ التمويل بنسب منخفضة تراوحت بين 1.1% و1.7% من 2001 حتى 2004، ثم شهد تحسنًا تدريجيًا بلغ ذروته في 2008 بنسبة 12.5%. بعد ذلك، انخفض التمويل مجددًا في 2009 إلى 3.9%، قبل أن يرتفع في سنوات لاحقة، مسجلاً ثاني أعلى نسبة له في 2015 بنسبة 11.9%. أما عام 2016 فقد سجل أعلى نسبة تمويل خلال الفترة بـ 25%، مما يعكس توجهاً واضحاً لدعم القطاع الزراعي. ويُظهر المتوسط العام البالغ 5.7% أن التمويل الزراعي لم يكن ثابتاً، بل ارتبط بحاجات السوق والتوجهات الاقتصادية للبنك خلال الفترات المختلفة.

7.خاتمة:

تُبرز نتائج هذه الدراسة أهمية التمويل الإسلامي كأداة فعالة لتعزيز التنمية الزراعية في الجزائر، خاصة في ظل الحاجة إلى تنويع مصادر التمويل خارج القنوات التقليدية. فالقطاع الزراعي يعد من الركائز الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي ودعم الاقتصاد الوطني، إلا أن محدودية التمويل وعدم ملاءمته لطبيعة النشاط الزراعي يشكلان عائقين رئيسيين أمام نموه.

أظهرت الدراسة أن البنوك الإسلامية في الجزائر لا تزال تواجه العديد من التحديات في تمويل القطاع الزراعي، أهمها غياب إطار قانوني واضح ينظم صيغ التمويل الزراعي الإسلامي، وارتفاع مستوى المخاطر المرتبطة بالعوامل المناخية وتقلبات السوق، إضافة إلى نقص الوعي المالي لدى الفلاحين والمستثمرين حول صيغ التمويل الإسلامي.

من خلال تحليل تجارب بعض الدول العربية، تبيّن أن السودان يُعد من أبرز النماذج الناجحة في تطبيق التمويل الزراعي الإسلامي بفضل تبني صيغ تمويلية ملائمة كالمزارعة والمساقاة، إلى جانب توفير دعم حكومي قوي. بالمقابل، واجهت اليمن صعوبات تتعلق بالبنية التحتية والظروف المناخية، مما أثر سلبًا على فعالية التمويل الزراعي. أما الأردن، فرغم امتلاكه قطاعًا مصرفيًا متطورًا، إلا أن التمويل الموجه للقطاع الزراعي ظل محدودًا بسبب ضعف الحوافز وارتفاع مستوى المخاطر.

انطلاقًا من هذه المعطيات، يتضح أن نجاح تجربة التمويل الإسلامي في دعم القطاع الزراعي الجزائري يتطلب تكييف الصيغ التمويلية مع خصوصيات البيئة الزراعية المحلية، وتوفير بيئة تشريعية وتنظيمية مناسبة، إلى جانب تبني آليات فعالة لإدارة المخاطر. كما أن تعزيز الوعي بأهمية التمويل الإسلامي لدى الفلاحين والمستثمرين يعد خطوة أساسية لتحقيق تكامل بين القطاعين المالي والزراعي.

إن اعتماد الجزائر على نموذج تمويل زراعي إسلامي متكامل من شأنه أن يسهم في تطوير الإنتاجية الزراعية، تحقيق الأمن الغذائي، وخلق فرص عمل جديدة، مما ينعكس إيجابيًا على الاقتصاد الوطني بشكل عام.

التوصيات:

قد توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات متمثلة في:

- إصدار **تشريعات واضحة** تنظم صيغ التمويل الإسلامي الموجهة للقطاع الزراعي، خاصة صيغ المشاركة والمضاربة والإجارة.
- إنشاء **مؤسسات مالية متخصصة** في تمويل الأنشطة الزراعية وفق مبادئ الشريعة الإسلامية.
- تطوير **آليات إدارة المخاطر** الزراعية، مثل التأمين التكافلي وتقديم حوافز للمستثمرين في القطاع الزراعي.
- دعم **البحث والابتكار** في مجالات التمويل الزراعي الإسلامي وتدريب الكوادر البنكية على خصوصيات القطاع الزراعي.
- تعزيز **التعاون بين البنوك الإسلامية والجهات الحكومية** لضمان بيئة تشريعية وتنظيمية محفزة للاستثمار الزراعي.
- الاستفادة **من التجارب العربية الناجحة**، خاصة التجربة السودانية، وتكييفها مع الواقع الجزائري.

8.المراجع:

- أشواق، ب. ص .(2022) .*دور التمويل الإسلامي في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية: التمويل الأصغر في السودان نموذجًا* .مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي.
- أكرام، ب. ب .(2023) .*دراسة واقع تمويل القطاع الزراعي من طرف البنوك الإسلامية في الجزائر* .مجلة المشكلة الاقتصادية والتنمية.
- الاتحاد الأوروبي منظمة الأغذية والزراعة .(2023) .(FAO) *دعم الأنشطة الزراعية الذكية مناخيًا في الأردن* .بروكسل روما.
- البنك الدولي .(2022) .*برنامج دعم تنمية القطاع الزراعي في الأردن* .واشنطن: البنك الدولي.
- السرح، ل. م .(2017) .*دور البنوك الإسلامية اليمنية في التمويل الزراعي: دراسة لواقع وتحديات التمويل الزراعي في اليمن وآفاق تطويره* .مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 335-370.
- الصندوق الأخضر للمناخ برنامج الأمم المتحدة للبيئة .(2023) .*مبادرة الإدارة المتكاملة للمناظر الطبيعية في وادي الأردن* .بون، نيروبي
- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية .(2023) .(IFAD) *مشروع التنمية الاقتصادية الريفية والتشغيل* .روما.IFAD :
- بلفتحي، د. غ .(2021) .*واقع تمويل المشروعات الاقتصادية من خلال صيغ التمويل الإسلامي في الجزائر: تجربة بنك البركة الجزائري (وكالة سكيكدة) نموذجًا* .مجلة التكامل الاقتصادي.
- بنك التنمية الزراعي .(2022) .*اليمن*.
- شرون، س. ب .(2022) .*واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر: دراسة تحليلية تقييمية* .مجلة الباحث الاقتصادي.
- عماري، س .(2019) .*دراسة تحليلية لواقع التمويل الإسلامي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: دراسة حالة بنك البركة الجزائري وكالة سكيكدة .(2015-2017)* مجلة الباحث الاقتصادي.
- منظمة الفاو .(2022) .*تقرير منظمة الأغذية والزراعة*.

– مؤسسة الإقراض الزراعي .(2023) .*بيانات التمويل الزراعي السنوي* .عمان: مؤسسة الإقراض الزراعي.

– وزارة الزراعة .(2021) .*وزارة الزراعة* .اليمن.

– وزارة الزراعة .(2023) .*تقرير دعم الأنشطة الزراعية الذكية مناخيًا* .عمان: وزارة الزراعة الأردنية.